النواب لا يريدون القضاء على الحياة السياسية لأعضاء السلطة التنفيذية وعلى الحكومة التعامل مع الأمر قانونيا

هاني شمس: لن تنصب المقاصل للوزراء.. والاستجوابات مجرد أسئلة مغلظة

كتب مصطفى كامل

أكد عضو مجلس الأمة هاني شمس الدين أن النواب لا يريدون القضاء على الحياة السياسية لأعضاء السلطة التنفيذية بتقديم الاستجوابات الأخيرة وأنهم لن ينصبوا مقصلة للوزراء، مبينا أن الاستجوابات مجرد أسئلة مغلظة وعلى الحكومة أن تتعامل معها وفق الأدوات الدستورية والقانونية.

وقال شمس الدين في حديثه إلى فضائية «الصباح» أن الاستجوابات ليست نهاية المطاف إنما هي أداة دستورية للنائب ولكن يفترض ألا تذهب بنا إلى التازيم، نافيا أن يكون هناك اتفاق بين الحكومة والنواب على مهلة 6 أشهر لا يقدم فيها النواب استجوابات «ولكن هناك توافق على وجود نهج جديد وروح جديدة بين السلطتين»، لافتا إلى أن ما يميز المجلس أن غالبية نوابه أتوا بدون موقف مسبق وهدفهم التعاون والإنجاز والعطاء.

وأشار إلى وجود تحركات مريبة لبعض الوزراء بين النواب لتمرير أمور نتحفظ عليها و«الكويتية» خير دليل، مؤكدا أن هناك بعض المراسيم والقوانين المقرة لم تدرس ولم تقرأ من قبل الأعضاء.

وأشار إلى أن قضية التجنيس تحتاج إلى أسس معينة ترتكز عليها بما في ذلك أن لا يبقى الحق مطلق لوزير الداخلية يمنحه لمن يريد، لافتا إلى أن ملف «البدون» يسبب مشكلة سياسية واجتماعية وفي المستقبل سيكون أزمة أمنية إذا لم نتعامل معه على الفور، وجاء في نص الحوار ما يلي:

- المساءلة ليست نهاية المطاف إنما هي أداة دستورية للنائب يفترض ألا تذهب بنا إلى التأزيم
- لم يكن هناك اتفاق على هدنة 6 أشهر مع الحكومة ولكن توافق على نهج جديد وروح جديدة
- ما يميز المجلس أن غالبية نوابه أتوا من دون موقف مسبق وهدفهم التعاون والإنجاز والعطاء
- الاتفاقيات المقرة أخيرا اتفق عليها سابقا ووقعها الصقر والغانم والبراك ولم تنجز بسبب التأزيم
- هناك تحركات مريبة لبعض الوزراء بين النواب لتمرير أمور نتحفظ عليها و«الكويتية» خير دليل
- بالفعل بعض المراسيم والقوانين المقرة لم تدرس ولم تقرأ من قبل الأعضاء
- وزير المالية هو المسؤول عن أزمة القروض ورغم ذلك لم نر استجوابا قدم له حتى الآن
- إنشاء مدينة صحية على رأس أولوياتنا حتى يأتي اليوم الذي نستغني فيه عن العلاج بالخارج

هاني شمس

- التجنيس يحتاج إلى أسس معينة يرتكز عليها ولا يبقى الحق مطلقا لوزير الداخلية يمنحه لمن يريد
- ملف «البدون» يسبب مشكلة سياسية واجتماعية وفي المستقبل سيكون أزمة أمنية إذا لم نتعامل معه على الفور

• بداية نود معرفة وجهة نظركم في الاستجوابات التي قدمت والاخرى التي بلوح بها؟

– الاستجوابات ليست نهاية المطاف انما هي اداة دستورية للنائب يستخدمها بحكم الدستور ولكن يفترض الا تذهب بنا هذه الاداة إلى التازم ويجب ان يتم التعامل معها وفقا للاطر الدستورية والقانونية.

• ولكن لماذا نقض النواب هدنة الستة اشهر التي تم الاتفاق على منحها للحكومة لكي تباشر عملها؟

– النائب حر في استخدامه لادواته الدستورية وهو من يقدر متى يقدم على استخدامها وتفعيلها ولم يكن هناك اتفاق على هدنة الستة اشهر وانما كان هناك شبة اتفاق باننا في ظل مجلس جديد بروح ونهج جديد على ان يكون تقريبا دور الانعقاد الاول كله يترك للعمل مع خلق طرق للمحاسبة قبل الوصول إلى اداة الاستجواب وهذه الاداة لا يجب ان تازم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وانما هي مجرد سؤال مغلظ ومن اجمل ما يميز هذا المجلس ان غالبية نوابه اتوا بدون موقف مسبق لا نريد ان نحاسب على الشيء السابق نريد ان نتعاون وننجز هذا المجلس من حيث الانجاز والعطاء شبيه إلى مجلس 1992 ذلك المجلس الذي جاء في اعقاب الانقلاب على الدستور والمجلس الوطني اليوم نحن في مدة 50 يوما من عمر المجلس الحالي انجزنا فيها 24 مرسوم ضرورة منهم 14 مرسوما خاصا بالميزانيات وهناك 9 مراسيم انتهى منها في اللجان الخاصة وننتظر اقرار المجلس ولا يبقى سوى مرسوم اللجنة العليا للانتخابات المجلس الحالي اقر مراسيم ضرورة منذ 2004 وايضا تم انجاز 96 اتفاقية كانت على جدول اعمال المجلس منها اتفاقيات منذ 2003.

• ولكن البعض يرى بان اقرار هذه الاتفاقيات يعد شيئا سلبيا للمجلس الحالي على اعتبار ان المجالس السابقة لم تقرها؟

– اللجان البرلمانية السابقة جميعها اقرت هذه الاتفاقيات وتوجد عليها توقيعات الاخوان محمد الصقر ومرزوق الغانم ومسلم البراك حيث كان مقررا في فترة من الفترات وهي موجودة على جدول الاعمال لكن لم ينجز هذا الجدول بسبب التازيم هناك 18 اتفاقية كانت تتعلق بموضوع الامن وعليها ملاحظات قدمنا بشانها اقتراحا بان تسحب من جدول الاعمال وترد إلى اللجنة التشريعية لبحثها لكن المجلس قرر ان ترد إلى اللجنة الخارجية هناك 110 مراسيم وقوانين اقرت في فترة 50 يوما من عمر المجلس الحالي هناك 79 اقتراح بقانون 126 سؤالا برلمانيا و4 طلبات عقد جلسات للمناقشة للاسف كل طلب تشكيل لجنة تسخدم الحكومة حقها في التاجيل اسبوعين وهذا يخدش مبدا التعاون بين السلطتين لانه ليس المطلوب المناقشة السريعة وإنما تشكيل لجنة.

• الاستجوابات التي قدمت هل تؤثر على سير العمل داخل البرلمان خاصة وان هناك وزراء كانت عليهم ملاحظات من قبل في رايكم هل العلاقة بين السلطتين في طريقها للتوتر؟

– الملاحظات على الوزراء موجودة وايضا في المقابل شبه الاتفاق على اعطاء الحكومة مهلة للعمل ايضا موجود وتم الاتفاق عليه هل تقديم الاستجواب هو الذي يحل المشكلة المفترض ان يكون هناك تدرج في استخدام الادوات الدستورية وفق الاجراءات سوف تصل إلى حل للقضية ولكن مع كل ذلك نؤكد على ان الاستجواب ليس نهاية المطاف وانما ينبغي على الحكومة ان تتعامل معه وفق الاجراءات الدستورية والقانونية لا النائب يريد ان يستخدم المقصلة مع الوزير ولا يريد ان ينهي حياته السياسية اغلب النواب منفتحين ويريدون التعاون مع الوزراء لخدمة الوطن والمواطن الكرة في ملعب الحكومة المفترض ان نتعاون مع المجلس والنواب.

• يقال ان بداية شرارة الخلاف بين المجلس والحكومة كانت الجلسة التي تم الاتفاق فيها على تخصيص الكويتية كيف ترون ذلك؟

– قد تكون ليست هذه البداية وانما كانت هي الشيء الواضح لاداء الحكومة ودورها وتحركات بعض اعضاء الحكومة الغير جيدة والغير مناسبة للتحرك بين النواب لتمرير بعض الامور في الجلسات وهو ما نتحفظ عليه موضوع الكويتية نوقش كمرسوم في اللجنة المالية وايضا كان من المفترض ان تقدم لجنة المرافق رايها في هذا الامر باعتبار الكويتية مؤسسة هناك مواضيع دستورية كانت يجب ان تعالج في امر الكويتية وتم الاتفاق في الجلسة ان تشكل لجنة من المالية والمرافق على ان تعد تقريرها ويقدم في جلسة 6 مارس المقبل المرسوم سار حتى الان ما لم يرفضه المجلس الحكومة صوتت ضد ما تم الاتفاق عليه بتشكيل لجنة وهذا اعطى اشارة سيئة من قبل الحكومة في هذه الاثناء عرض الاخ احمد لاري راي بان موضوع مرسوم تخصيص الكويتية مخالف للمادة 71 من الدستور حيث المادة تنص بان مراسيم الضرورة يجب الا تخالف الدستور او التقديرات المالية حيث الخسارة 430 مليون بينما المرصود في الميزانية 105 ملايين وطلب المجلس توضيح من الحكومة ولكن للاسف لم ترد.

• البعض يعيب على المجلس الحالي السرعة في اقرار المراسيم والقوانين ويدعي انكم حتى لم تدرسوا ما تقرون فما تعليك على ذلك؟

– اتوافق في جزء من هذا الراي وخير دليل موضوع الكويتية وايضا انا تحفظت على قانون الرياضة في اللجنة وواكد انه ليس لدينا موقف مسبق لا مع المرسوم او ضده او مع هذا الطرف او ذاك الطرف هناك العديد من المسؤولين لديهم ملاحظات على المرسوم هناك امور البلد في حاجة ماسة لها مثل قانون البطالة وغيرها.

• البعض يربط ما بين الاستجوابات التي قدمت والاخرى الملوح بها وعدم رغبة الحكومة في اسقاط فوائد القروض وكانه رده فعل على التصرف الحكومي والبعض الاخر يرى بانه ربما يكون في اعقاب تعديل حكومي مرتقب ما تفسيركم لذلك؟

– في هذا الجانب التحليلات تكون كثيرة وبالنسبة للقروض إلى هذا الوقت الحكومة لم تقول وجهة نظرها والمسؤول عن هذا الموضوع وزير المالية ونحن إلى الان لم نر استجوابا قدم له ونعيب على الحكومة طلبها تاجيل طلب تشكيل لجنة للتحقيق في معرفة من المتسبب في مشكلة القروض نحن لا نريد ان نكافئ المواطن الذي حصل اخذ قرض على حساب من لم ياخذ قرض لكن المقترض حصل على قرضه وفقا لاتفاق معين لكن للاسف تغير هذا الاتفاق وذادت الفوائد من المفترض كان تشكيل اللجنة لمعرفة من المتسبب.

• توصيات النواب لوزير الداخلية في جلسة الاتفلات الامني هل تتابعون تنفيذ الوزير لهذه التوصيات ام ان الامر في جلسة 4 ابريل المقبل سوف يكون مجرد حضور وبعد ذلك منصة الاستجواب للوزير؟

– الجلسة الامنية موضوع كان مستحق ولازال لمعرفة اداء الوزير في مهام عملة الناس بعد حادث الافنيوز والكثير من الحوادث وجد نوع من فقد الثقة في الامان عند الناس هناك متبعات لاداء الوزير وللاسف جلوس الوزير مع القيادات الامنية جاءت متاخرة ونقول للوزير النواب يريدون ان يعينوك لخدمة البلد ونامل ان نري خطوات عملية في الاصلاح وسوف نتعامل مع الوزير وفقا للموجود على ارض الواقع واذا حدثت الحزة سوف نتعامل مع الحدث في واقعة وفق للموجود على ارض الواقع لان وزير الداخلية يتحمل حقيبة وزارية تعد من اهم الوزارات فهو مسئول عن حماية المجتمع وتوفير الامن والامان والاستقرار له وليس هناك ادني شخصانية مع شخصه بل نحمل له كل احترام وتقدير.

• الايام الماضية شهدت تحديد اللجنة الصحية والاجتماعية والعمل خمسة اولويات على اي المعايير تم تحديد هذه الاولويات؟

– الاولويات تحتاج ام ان يكون هناك مرسوم بقانون كي يوضع ضمنها او اقتراح بقانون من النواب في اللجنة لدينا ثلاثة ملفات رئيسة هي الصحة والشؤون والشباب وضعنا بعض الامور حتى نرغم الحكومة ان تتقدم بمشاريع قوانين في شانها وقد اجتمعنا مع وزير الصحة لمناقشة وضع المستشفيات والخدمات الصحية والعلاج بالخارج والتامين الصحي للكويتيين حيث ان هذا التامين تقريبا شبه جاهز ولا ينقصه الا القليل القليل وبالنسبة للعلاج بالخارج قمنا باستدعاء رئيس العلاج بالخارج د. مبارك العجمي ومدير الشؤون القانونية د. محمود عبد الرزاق وناقشنا معهم المخصصات للمبتعثين للعلاج خارج الكويت وتناقشنا في امر المراجعة الدورية للمريض وطالبنا بهذا الامر واقر فيه مدير العلاج بالخارج وطالبت بضرورة المضي في خط ثاني مع طريق العلاج بالخارج وهو تاسيس الوضع الصحي داخل الكويت والعمل على احداث تؤامه مع المستشفيات الخارجية والعمل على انشاء مدينة صحية كويتية حتي ناتي في يوم من الايام لنستغني عن السفر خارج الديرة للعلاج اطمح ان تكون بلدي متطورة وجاذبة وتستقطب المرضي للعلاج من كافة الدول ايضا من ضمن الاولويات قانون التعاون وموجود على جدول الاعمال.

• تواصلا مع اللجنة الصحية والاجتماعية والعمل ماذا عن دوركم في استثمار طاقات الشباب في الفترة المقبلة؟

– تحدثت مع وزير الشباب في هذا الخصوص اوضحت له انه بصدد وزارة جديدة وبينت له ان التوامة التي كانت في فترة من الفترات بين الرياضة والشباب اهملت كثيرا دور قضية الشباب لان ضعف الرياضة ينعكس بالضرورة على وضع الشباب في البلد ولكن اليوم الامر تغير فهناك اهتمام من حضرة صاحب السمو بالشباب وذكر سموه ذلك في النطق السامي واعطاهم اولوية والحكومة اخذت خطوة عملية في استحداث وزارة خاصة لهم لذلك يتعين على الوزير اليوم في ظل كل هذه المعطيات ان يستثمر طاقات الشريحة العريضة من الشباب في الوضع الصحيح لابد من تركيز كبير لقطاع الشباب ونخلق له بعض الفرص والقوانين وعلي ذلك الامر جلسنا مع الوزير للتفاهم على وضع الاولويات والتعاون فيما بين المجلس والحكومة لإنجازها.

• قضية الجنسية وبخاصة تجنيس ابناء الكويتيات اصبحت تؤرق الكثير من العائلات كيف تنظرون إلى هذه الاشكالية؟

– لحل هذا الموضوع لابد ان تكون هناك اسس معينة يرتكز عليها ولا يكون الحق مطلق لوزير الداخلية لمنح الجنسية لمن يريد وبصفة عامة ملف الجنسية يحتاج إلى وقفه لاسيما موضوع البدون الذي من زمن معلق وما احد يريد حله ويوم بعد الاخر يكبر ويتفاقم ونقول اذا هذا الملف اليوم يسبب مشكلة سياسية او اجتماعية ففي المستقبل راح تكون المشكلة امنية وخير مثال على ذلك اصحاب الجوازات المزورة وللأسف الحكومة هي من دفعتهم إلى ذلك الفعل عندما طالبتهم بإحضار جوازات سفر من اي الدول لتعديل اوضاعهم بالكويت وبعد ان حصلوا عليها اتهمتهم بالتزوير ولكن ما استطيع القول فيه ووفقا لقناعتي ان الحكومة غير جادة في حل مشكلة البدون ولا تتعاطى مع هذه المشكلة بجدية وخير دليل انها لم تتضمنها وفق 12 اولوية التي تناولها خطاب الحكومة.

هاني شمس متحدثا خلال البرنامج

بعض القرارات الصادرة عن المجلس لم تكن مدروسة بشكل كاف